

الثاني حدث علي بن رباح رضي قال سمعت فضالة  
 بن عبيد رضي يقول اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهو يحير بقلاده وبيها خمر وذهب وهي الخمر  
 تبع فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذهب الذي  
 في القلادة فزعم وحده ثم قال صلى الله عليه وسلم  
 لهما ان ذهب بالذهب وزنا بوزن واحد حبس  
 الصنعاين عن فضالده ثم قال اشترت بي مخير  
 فلا ده فيها ذهب باثني عشر دينار فيها اكثر من  
 اثني عشر دينار اذن كنت دكت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقال صلى الله عليه وسلم لا تبعوا حتى تفصل وفي  
 لفظ لكانا نبيع بي مخير اليهود اذ لو قبه لذهب منها  
 بال دينارين واثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا تبعوا الذهب الا بوزننا بوزن وفي رواية اخرى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خير بقلاده فيها  
 ذهب وخمر ابتاعها رجل بتسع دنانير او سبعين  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى يبين بينه وبينها  
 الحديث وفي رواية لحنس قال كناع فضالده  
 في غزوة قطارت في ولا حجاج في قلاده بها ذهب  
 وجوه فارت ان اشترتها فقال في فضالة  
 رضي ان يذهبها فاجعل في كفه واجعل ذهبك  
 في كفه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول من كان يومئذ باله وابي من اخر فلا يخلد  
 الا مثلك مثل هذه الروايات كلها في صحيح مسلم

قال

فقال السهلي وغيره هذه الروايات كمولة على انما كانت  
 بي عما شهد بها فضالده رضي فاجابها كلها وحبس اداها  
 متفرقة قلده بل ما حل ثمان لاكثر رواها  
 جميعا حبس بالفاظ مختلفة وروي علي بن رباح احدا  
 ويان ذلك ان حدث علي بن رباح شبيه برواية حبس  
 دون رواية الاخر فخذ احديث واجد اتقافيه على  
 ذكر القلادة وانما مشتملة على ذهب وخمر وان  
 التي صلى الله عليه وسلم منع من بيعها حتى يميز بين الذهب  
 وخمر واما روايت حبس الاولى فليس فيها الحد  
 المضاه في كون القلادة كان فيها اكثر من اثني عشر  
 والتمس كان اثني عشر فيها هم عن ذلك وروايت  
 الثانية شبيهة بذلك الخاها عامه في النبي عن بيع  
 الذهب متفاضلا وتلك فيها بيان القصة فقط والراجح  
 شبيهة بالثانية والقصة التي وقعت فيها انما هي  
 للتايمى لا للصياحي فوضع انما حدثان لا اكثر واسه  
 اعلم شأن هذا كله لا ياتي المقصود من الحديث فان  
 الروايات كلها متفقة على المنع من بيع الذهب بالذهب  
 ومع شي غير فلو لم يكن الجمع لما وقع الاختلاف واسه  
 اعلم فخذ ان المثالان وانما كان فيما يمكن تعبد الله  
 وفيما يتعد فاما اذا بعد الجمع في الروايات بان  
 يكون المخرع واحدا فلا ينبغي سلوك ذلك الطريق  
 المتعسف مثل الحديث الذي هو من روى رضي في قصة  
 ذي اليرين فان في بعض طرقه ان ذلك كان في صلوة

١٤٤  
 لا الكرمين

المالكة ولست بينها مخالفه  
 الا في تعيين وزنها في  
 روايه حبس مع

الواقعه